

مدخل عام للاتصال السياسي:

• تعريف الاتصال السياسي:

ما يمكن أن نطلق عليه تسمية الاتصال السياسي هو "كل التقنيات التي يستعملها الفاعلين السياسيين والحكام بالإضافة إلى مساعدة أهل الاختصاص في ميدان الاتصال السياسي كالمهنيين في مجال النصيحة السياسية للتواصل مع الناخبين والمحكومين وكل التقنيات المستعارة من ميدان التسويق كتقنية سبر الآراء والعلاقات العامة والإشهار فضلا عن استعمال التكنولوجيات الحديثة كالإعلام الآلي والوسائل السمعية البصرية في مجال السياسة".

كما يمكن تعريفه على أنه "مجموع الرسائل السياسية التي يبثها الحكام ورجال السياسة بصفة عامة باتجاه جمهور الناخبين بالاعتماد على بعض القنوات والدعائم كالخطب العمومي، حوارات، رسائل، ملصقات، منشورات".

والملاحظ أنه في الوقت الذي نجد فيه أن التعريف الأول يركز على ممارسات وقنوات الإرسال الاتصالية، نجد التعريف الثانية يركز على محتوى الرسائل المتضمنة للمعلومات السياسية.

يطرح هوق كازنيف تعريفا ثالثا للاتصال السياسي بمعنى أنه يحدد مجالا آخر للبحث في الموضوع من خلال إبراز أهمية نسق العلاقات le système de relations الذي يركز على مجموع أنظمة العلاقات التفاعلية وشبكة المعلومات المنقولة التي تربط بين مختلف أطراف اللعبة السياسية وبالأخص بين الأفراد المكونين للفضاء السياسي من فاعلين سياسيين ورجال سياسة وحكام ومختصو اتصال وجمهور الناخبين والصحفيين، قصد تبادل المعلومات والآراء.

إن قضايا الاتصال السياسي ليست حكرا على علماء السياسة وعلماء الاجتماع بل تشمل كل طرف معني بالانخراط في مناقشة الحقل السياسي والأمور السياسية التي والمواضيع التي تهم الرأي العام والمواطنين، من موقعه (صحفي، رجل دين، مواطن، أستاذ، موظف، سياسي، مثقف... وغيرها) لذلك يعتبر الاتصال السياسي موضوعا متعديا من حيث الفاعلين والقضايا والمجال الذي يناقش فيه.

يعرف الاتصال السياسي على أنه المناقشة العامة للسلطة ونصادر الدخل العام للمجتمع.

ويعرفه دينتون Dinton و وود Ward على أنه علاقة تبادل للآراء والمجج أو المناقشة العامة حول توزيع الموارد العامة والرسمية.

أما ماكنير Mack Near يرى بأنه اتصال هادف يتعلق بالسياسة من حيث مستويات الاتصال لدى الساسة وغيرهم ممن يمثلون شرائح المجتمع المختلفة يتجه إلى مناقشة وسائل كل القضايا السياسية عبر أي وسيلة كانت بما فيها وسائل الإعلام.

يرى أيضا (دومينيك وولتون) أن الاتصال السياسي هو "فضاء واسع يتم فيه تبادل الخطابات المتعارضة من ثلاثة أطراف فاعلة تملك جزء من الشرعية السياسية الديمقراطية وهم رجال السياسة والصحافيون والرأي العام، من خلال سبر الآراء".

أما الباحث والخبير الإعلامي (شيدسون) فيعرفه على أنه "عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها".

يرى فيليب ريتور أن الاتصال السياسي هو "إبراز العلاقات الاجتماعية الملموسة التي تربط أصحاب الوظائف السياسية (الحكام) بمختلف محترفي التواصل وكذلك بجمل الجماعات التي يضمنون أنهم يمارسون سلطتهم عليها بمختلف الوسائل ومنها الحفاظ على النظام الرمزي".

إن الاتصال السياسي بالمعنى الحديث الدال على جملة الممارسات الرامية إلى إقامة روابط بين محترفي السياسة وناخبهم وذلك باستعمال خاص للسبل التي تقدمها وسائل الإعلام من المقال الصحفي إلى الشريط ومن النشر البريدي الإلكتروني والدرشة لم يظهر إلا حديثا.

وقد كانت أولى محاولات التأسيس الاستيمولوجي لمفهوم الاتصال السياسي في منتصف القرن الماضي، عندما ظهرت دراسات تهتم بعلاقة الأنظمة الحاكمة بالسلوك الانتخابي للأفراد والاهتمام بالرأي العام ودور جماعات الضغط والأحزاب السياسية في بناء المعرفة السياسية والتأثير في التوجهات الخاصة بالمهز المستقبل.

وظائف الاتصال السياسي:

- إدارة النقاش السياسي: حيث تسمح دوائر الاتصال السياسي ببناء قنوات لإدارة الاتصال وتنظيمه اتجاه القضايا السياسية، ذات الاهتمام المشترك لدى الرأي العام.
 - المراقبة-
 - التنشئة السياسية : يقصد بالتنشئة السياسية كيفية نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر وهي تهتم بشخصية الفرد وتطويرها وفق نموذج معياري مسبق لتعميق التوجهات والقيم السياسية الشائعة والمستقرة في المجتمع كما تسعى إلى تنمية مدركات الفرد و تعزيز قدراته السياسية بحيث يستطيع التعبير عن ذاته من خلال سلوكيات ينتجها في الحياة السياسية خاصة إذا كان النظام السياسي غير رشيد ومنه إمكانية خلق مجتمع مدني ويأتي ذلك من خلال قيام وسائل الاتصال السياسي بإكساب المواطن تفاصيل الحياة السياسية القضايا الخاصة بالحملة الانتخابية والمرشحين وكل ما يخص النسق السياسي.
 - التعبئة السياسية:
- يؤدي الاتصال السياسي دورا كبيرا في التعبئة السياسية فهو يقوم بتهيئة الأفراد نفسيا ومعنويا وذهنيا لاستقبال أحداث سياسية متوقعة مثلا بسبق بعض نتائج الانتخابات غير المتوقعة التي لا يستحسنها المواطن فهو يقوم بالتمهيد لتقبل شيء معين في إطار سياسات واستراتيجيات مرسومة من قبل وعادة ما تكون هذه الوظيفة تسبق المواعيد الانتخابية بأنواعها.
- بناء ثقافة سياسية لدى الرأي العام:
- لا ينتج الوعي في حالة مصاغة ومتبلورة نهائيا بل يتبلور وفق ديناميكية خاصة تتجلى فيها عوامل داخلية وخارجية ويبنى الوعي السياسي على تراكم التصورات والآراء والمفاهيم المكتسبة من قبل ويساهم الاتصال السياسي في تثبيت البعض منها وتطور البعض الآخر وتصنيف أفكار وآراء جديدة من أجل دعم الوعي الاجتماعي بما فيه السياسي ليؤثر بفاعلية في الوجود الاجتماعي من خلال تزويد الأفراد رد بالمعارف والمفاهيم التي تتعلق بالأمور السياسية التي يحتاجها لبناء شخصيته السياسية وحركة السياسة في المجتمع.

- تعزيز الديمقراطية: ساعد الاتصال السياسي في تعزيز الديمقراطية. ويعد التواصل الفعال بين السلطات والمواطنين أحد أسس بناء المشاركة السياسية وحق المواطنين في معرفة السياسات التي تؤثر في حياتهم.
- نقل المعلومات: يعد الاتصال السياسي وسيلة أساسية لنقل المعلومات بين الأطراف السياسية المختلفة، مثل الحكومة، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام، والمواطنين. يمكن أن تكون هذه المعلومات حول السياسات الحكومية، الأحداث السياسية، أو قضايا معينة ذات أهمية عامة.
- إدارة الأزمات في فترات الأزمات السياسية أو الاقتصادية، يكون الاتصال السياسي ضرورياً لإدارة المعلومات، توجيه رسائل طمأنة، والحفاظ على استقرار النظام السياسي والاجتماعي من خلال تقديم تفسيرات وحقائق للمجتمع.
- المراقبة: يساعد الاتصال السياسي في مراقبة التنفيذ الفعلي للسياسات والقرارات من خلال الاستماع إلى آراء المواطنين ووسائل الإعلام، مما يسمح بتقويم النتائج وتعديل السياسات بما يناسب مع التوجهات الاجتماعية.
- المسائلة: يسمح الاتصال السياسي بخلق فضاء وممكّنات المسائلة والمحاسبة في الشأن السياسي، وانتقاد السياسات ورفضها وتعرية جوانب النقص لدى السياسيين وصناع القرار والسلطة وكل ما من شأنه التحكم في الأجهزة السياسية.
- تحقيق التنمية: الاتصال السياسي يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية، سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، أو السياسي. من خلال تحقيق تواصل فعال بين الحكومات والمواطنين، وبين مختلف الأطراف المعنية بالتنمية، يمكن للاتصال السياسي أن يسهم في تسريع وتنفيذ مشروعات التنمية وتحقيق أهدافها.
- تسويق السياسات والبرامج: الحملات الانتخابية أو أثناء تنفيذ السياسات، يعتبر الاتصال السياسي أداة لتسويق البرامج السياسية، حيث يتم إبراز المزايا والتفوق في السياسات المقترحة على منافسيهم.

وهناك الكثير من الوظائف التي لا يمكن حصرها من بينها:

- تحقيق الترابط
- التشاور
- مواجهة الاختلال الوظيفي

- بناء الشرعية: عن طريق تعزيز الثقة في النظام السياسي
- التأثير في اتجاهات الرأي العام
- تحقيق الحوار الديمقراطي
- إدارة الصورة العامة (تحيين صورة القادة ٠٠٠٠)

في البداية كان الاتصال السياسي يشير إلى دراسة تواصل الحكومات مع الناخبين ثم إلى تبادل الحوار السياسي بين الأغلبية والمعارضة، غير أن المجال ما لبث أن اتسع ليشمل دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام في الحياة السياسية، ليتم الاهتمام بتأثير استطلاعات الرأي في الحياة السياسية، إما في الوقت الراهن فقد أصبح الاتصال السياسي يشمل دراسة دور التواصل في الحياة السياسية بمعناها العام بما في ذلك وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي العام والتسويق السياسي والدعاية مع الاهتمام بشكل خاص بالفترات الانتخابية. فأصبح الاتصال السياسي كل تواصل موضوعه السياسة.

مع التطورات التي عرفتھا الدول الغربية والأوربية مع بروز عصر النهضة بدأت بعض الأفكار الديمقراطية تظهر إلى العيان مع التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية. فأعيد النظر في مفهوم الاتصال السياسي خاصة مع ظهور نظرية الحرية (الليبرالية) وكذا إسهامات جون ميلتون من خلال تأكيده على الحرية في التعبير وفي التواصل والمشاركة السياسية ورفض منطق احتكار السلطة والإيمان بالديمقراطية. هذه الأفكار هي التي عمل كانط وهيغل وماركس وغيرهم على تفعيلها حيث ساهموا في وضع أسس الديمقراطية الحديثة في عصر ما بعد الثورة الصناعية.

العلاقة بين النظام السياسي والإعلام:

تعد العلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي في أي مجتمع علاقة تبادلية ومتداخلة جداً إلى الدرجة التي يصعب معها تحليل أحدهما دون الآخر، ومهما كانت طبيعة النظام السياسي وشكله وفلسفته، أو طبيعة الإعلام وشكله، فإن كل النظم السياسية تحتاج إلى وسائل إعلام لتأكيد شرعيتها وقبولها لدى الرأي العام وتمكينها من مواجهة مختلف الأزمات والمشاكل الداخلية والخارجية.

وعليه من الصعب تصور العملية السياسية من دون العملية الاتصالية أو وضع تصور للاتصال بمعزل عن الظاهرة السياسية، فالعلاقة بين النظامين (الاتصال-السياسة) علاقة جوهرية وتسم بالتقارب أكثر من التنافر. إن العلاقة بين الاتصال والسياسة علاقة تلازمية ومقربة جداً كون هذين الحقلين لا ينفكان ينفصلان عن بعضهما، لذلك تشرح وسائل الإعلام بوصفها أكبر ناقل ومعبر عن الوضع السياسي المحلي والإقليمي والدولي.

يرى السياسيون أن القائمين بالاتصال السياسي يحتاجون إلى قنوات اتصال جماهيري تحظى بمصداقية الجماهير وبالمثل يرى الإعلاميون أنهم لا يمكنهم تأدية مهمتهم في الاتصال السياسي دون أن يكونوا على صلب السياسيين للحصول على الأخبار والتعليقات فهم مشاركون في العملية السياسية ولعل من أهم الوسائل التي يشاركون من خلالها في العملية السياسية تركيز الانتباه على قضايا معينة ومن ناحية أخرى تطلع وسائل الاتصال بدون شرعيه على النظام السياسي لان بقاءها مرهون ببقاء النظام نفسه

وصف العلاقة بين الاتصال والسياسة بأنها "ملتبسة ومعقدة" يشير إلى وجود جوانب متداخلة وغير واضحة المعالم تماماً، مما يجعل من الصعب تصنيف هذه العلاقة أو فهمها بطريقة مباشرة. وفيما يلي تفصيل لمعنى هذا الالتباس والتعقيد:

1. التداخل الكبير بين المجالين: الاتصال والسياسة يعتمدان على بعضهما البعض بشكل كبير، حيث لا يمكن للسياسة أن تُمارَس دون أدوات الاتصال، ولا يمكن للاتصال أن يكون محايداً تماماً بعيداً عن التأثيرات السياسية. هذا التداخل يجعل الفصل بينهما غير ممكن في كثير من الأحيان.

2. الأهداف المتباينة والمتقاربة في الوقت نفسه: السياسة تهدف عادة إلى تحقيق القوة والنفوذ، بينما يهدف الاتصال إلى نقل المعلومات والتواصل. في بعض الأحيان تتقاطع الأهداف (كما في الحملات الانتخابية)، وفي أحيان أخرى تتعارض (كما في قمع حرية التعبير أو استخدام الدعاية).
3. ازدواجية الدور الذي يلعبه الاتصال: الاتصال يمكن أن يكون أداة للتمكين السياسي من خلال نشر الوعي والمشاركة، ولكنه يمكن أن يكون أيضاً أداة للسيطرة والتلاعب بالرأي العام. هذا التناقض في دوره يساهم في خلق الالتباس.
4. التأثير المتبادل: السياسة تؤثر على الاتصال من خلال تشريعات الإعلام، الرقابة، أو السياسات التحريرية. في الوقت نفسه، يؤثر الاتصال على السياسة من خلال تشكيل الرأي العام، خلق الضغوط على السياسيين، أو توجيه الأجندة السياسية.
5. الضغوط الأخلاقية والقانونية: وسائل الإعلام والسياسيون يواجهون معضلات أخلاقية متعلقة باستخدام أدوات الاتصال لتحقيق أهداف معينة، مثل نشر الأخبار المضللة أو التلاعب بالمشاعر. هذا يخلق التباساً حول الدور "الصحيح" لكل طرف.
6. التغير السريع في الوسائل: التطورات التكنولوجية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، أدخلت أدوات جديدة غيرت معايير الاتصال السياسي. هذا التغير المستمر يجعل العلاقة أكثر تعقيداً، حيث تتغير الديناميكيات بسرعة يصعب معها وضع قواعد ثابتة.
7. التنوع الثقافي والسياسي: العلاقة بين الاتصال والسياسة تختلف من سياق إلى آخر، فالنماذج الديمقراطية تشجع حرية الإعلام، بينما الأنظمة الاستبدادية قد تستخدم الإعلام كأداة للدعاية. هذا التنوع يزيد من الالتباس حول طبيعة العلاقة.
8. إشكالية الحقيقة والتلاعب: في العلاقة بين الاتصال والسياسة، تصبح الحقيقة أحياناً موضوعاً للتفاوض أو التلاعب. يُستخدم الاتصال لتوجيه الواقع بدلاً من نقله، مما يخلق تعقيداً أخلاقياً وثقافياً.

معايير المضمون السياسي في وسائل الإعلام:

المعايير المهنية

1. الدقة والموضوعية: التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها لتجنب الأخطاء أو التضليل. وعرض وجهات النظر المختلفة بطريقة متوازنة دون تحيز.
2. الوضوح والبساطة: صياغة المضمون بلغة مفهومة وسهلة للجمهور المستهدف. وتجنب المصطلحات السياسية المعقدة دون شرحها.
3. التحليل العميق: تقديم تحليل معمق للقضايا السياسية وليس الاكتفاء بعرض الأحداث. وتفسير الأحداث وربطها بالسياقات التاريخية أو الاجتماعية.
4. التوازن والإنصاف: عدم الانحياز لطرف سياسي على حساب الآخر. وإعطاء مساحة عادلة لجميع الأطراف للتعبير عن آرائهم.
5. السرعة مع الالتزام بالدقة: تقديم المعلومات في الوقت المناسب دون المساس بجودتها أو مصداقيتها.

المعايير الأخلاقية

1. الحيادية: تجنب الترويج لأجندات سياسية أو أيديولوجية معينة والالتزام بالقيم الأخلاقية للمهنة الإعلامية.
2. احترام الخصوصية: الامتناع عن نشر تفاصيل شخصية أو معلومات حساسة تخص الأفراد أو الجهات السياسية.
3. نبذ خطاب الكراهية: الامتناع عن استخدام لغة تحريضية أو تمييزية ضد أي جماعة أو فرد.
4. المسؤولية الاجتماعية: التركيز على الموضوعات التي تخدم المصلحة العامة وتساهم في بناء الوعي السياسي لدى الجمهور.

المقاربات النظرية لفهم الاتصال السياسي

إن فهم الإطار النظري لحقل الاتصال السياسي ينطلق أساساً من مفهومين اثنين هما المجتمع الجماهيري والرأي العام حسب بانيت توني وفهم هذا الإطار المتداول في علوم الاتصال لابد أن نرجع إلى أهم مقاربات الاتصال والاتصال السياسي وهي المقاربات الوظيفية المقاربة النقدية المقاربة التكنولوجية.

إذا انطلقنا من المقاربة الأولى في ارتباطها بالاتصال السياسي نجد أنها ارتكزت على فكره أساسية مفادها فيما تعلمنا فيما تعلمنا وسائل الإعلام أن نفكر وحسب هذه المقاربة فإن وسائل الإعلام تؤثر على حياة السياسة ويظهر هذا التأثير جلياً من خلال نظرية الأجندة كوهين من خلال دراسته لعلاقته وسائل الإعلام بالسياسة الخارجية عام 1963 وهذه النظرية نموذج متعارف عليه والذي يؤمن بالقوة التامة لوسائل الاتصال الجماهيرية في السيطرة على الأفراد ونلح هنا إلى أن هذه السيطرة تمتد لتشمل كافة المجالات من بينها المجال السياسي وبالمختصر فإن هذه النظرية شرحت كيفية تأثير وسائل الاتصال الجماهيري في صلاحيات التوجهات الرأي العام

أما نظرية دوامه الصمت فقد قدمت اليزابيث نيومان إسهامات قيمة في الاتصال السياسي بتركيزه على زاوية مهمة حيث حاولت البحث في آليات تشكل الرأي العام الذي كان في زمنها مفهوماً محورياً في ظل نشأة المجتمعات الحديثة وتعترف نيومان في مقدمته المقال الذي نشرته من أجل الكشف عن نتائجها إلى أنها تعمقت في قراءه ما كتبه كل من ألكسيس دوتوكفيل فيرديناند تونيز وجيمس برايس وفلويد هنري البورت وأكدت بأن هؤلاء الأربعة ساهموا كثيراً في تشكيل رؤيتها عن مسار تكوين الرأي العام الذي أرادت إثباته بالدليل الأمريكي وترى نيومان أن الرأي العام وفي الأصل ظاهره ذات منبت اجتماعي وبأن الفرض إنما يحاول البحث عن التوافق مع مجتمعه من خلال مراقبته للمناخ الاجتماعي العام وتبنيه للآراء التي يعتقد أنها تضمن له قبول الجماعة الاجتماعية وهو في ذلك يتخذ قرار من الاثنين مما يتبنى إزاء الجماعة خشية العقاب والعزلة وإما يلتزم الصمت إلى غاية الإعلان عن الموقف الشخصي علناً

تحدث معالم الحياة السياسية في منظور ماكلوهان تبع لذلك من خلال طبيعة الوسائط المهيمنة في كل عصر حيث يعتبر بان وسائل الإعلام الحديثة على سبيل المثال خرقت كل الحدود بين دول وحولت العالم الى قرية صغيرة جدا وبان هذه القرية الصغيرة تمنح الناس في كل منطقه فرصه للاستماع لها وللتعاون مع الجميع كما أن الميديا العالمية أصبحت وسيلة للحرية ولفظ النزاعات وللتقريب بين الدول على الرغم من أن هذا الافتراض بالتحديد كان محل لقب كبير من قبل علماء الإعلام والاتصال والسياسة والاقتصاد الذين اكدوا على وجود تفاوتات كبيره بين سكان هذه القرية.

شدد بيار بورديو كثيرا على مسألة الحقيقة والموضوعية فيما تنقله وسائل الإعلام والتلفزيون تحديدا من خلال العرض المرئي عن الحياة السياسية حيث حذر من إمكانيه سقوط وسائل الإعلام في منزلق الدوغمائية وجر المجتمع الى الهيمنة على الرغم من انه يفترض بانها تتمتع بالاستقلال الرسمي ويؤكد على أن التلفزيون الذي كان الجدير بأن يكون أداة للديمقراطية محل تخوف من أن يتحول الى وسيلة للقمع وللغف الرمزيين.

المقاربة النقدية ومسألة هيمنة وسائل الإعلام:

هي منهج تحليلي يستند إلى النظريات النقدية لدراسة وفهم عمليات الاتصال السياسي، مع التركيز على كشف العلاقات السلطوية، التأثيرات الأيديولوجية، ودور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام وإعادة إنتاج السلطة. تهدف هذه المقاربة إلى تحليل الاتصال السياسي من منظور نقدي يكشف ديناميكيات الهيمنة والسيطرة الكامنة فيه

كشف أساليب الهيمنة: تُعنى بتحليل كيفية استخدام الاتصال السياسي كأداة لإعادة إنتاج السلطة وتعزيز الهيمنة السياسية والاجتماعية.

فهم الأيديولوجيا: التركيز على دور الاتصال السياسي في نشر وتعزيز الأيديولوجيات التي تخدم مصالح النخب السياسية والاقتصادية.

نقد الأجهزة السياسية والفاعلين السياسيين.

نقد القرارات والسياسيات العامة للبلاد والاعتراض على ما يعتقد أنه لا يتماشى مع الصالح العام

المقاربة التكنولوجية للاتصال السياسي تركز على دراسة تأثير التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال على العمليات السياسية، بما في ذلك كيفية إنتاج الرسائل السياسية، توزيعها، وتأثيرها على الجمهور. تُعنى هذه المقاربة بتحليل العلاقة بين التكنولوجيا والسياسة وكيف تُعيد وسائل الاتصال الحديثة تشكيل ممارسات الاتصال السياسي وأساليبه.

1. التكنولوجيا كوسيط: التكنولوجيا ليست مجرد أداة لنقل الرسائل السياسية، بل هي وسيط يعيد تشكيل طبيعة الرسائل وطريقة استقبالها.
2. التغير في وسائل الاتصال: التحولات في الاتصال السياسي نتيجة تطور وسائل الإعلام من الصحافة المطبوعة إلى التلفزيون، ثم إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.
3. التفاعل والتشاركية: التركيز على كيفية تعزيز التكنولوجيا للتفاعل بين السياسيين والجمهور من خلال أدوات مثل منصات التواصل الاجتماعي والمواقع التفاعلية.
4. البيانات والتحليل: استخدام التكنولوجيا لجمع وتحليل البيانات لفهم توجهات الجمهور واستهدافهم بدقة.
5. اللامركزية: تمكين الأفراد والمجموعات الصغيرة من المشاركة في النقاش السياسي ونشر رسائلهم بفضل التكنولوجيا الرقمية.

أهداف المقاربة التكنولوجية للاتصال السياسي

- ❖ فهم العلاقة بين التكنولوجيا والسياسة: دراسة كيفية تأثير الأدوات التكنولوجية على عمليات الاتصال السياسي.
- ❖ تحليل دور التكنولوجيا في تشكيل الرأي العام: التركيز على كيف تُغير التكنولوجيا طريقة وصول الناس إلى المعلومات وتأثيرها على آرائهم السياسية.
- ❖ قياس الكفاءة: تقييم كيفية استخدام السياسيين والمؤسسات للوسائل التكنولوجية في تحقيق أهدافهم.
- ❖ الكشف عن المخاطر: دراسة الآثار السلبية للتكنولوجيا مثل الأخبار الزائفة، التلاعب بالمعلومات، والمراقبة.



نماذج الاتصال السياسي:

• النموذج الحواري:

هذا النموذج يقوم على مبدأ الحوار في الإتصال السياسي فبوصفه لواقع الإتصال الحديث في المجتمعات الرأسمالية وتركيزه على صفة الاغتراب الذي يميز الفرد الذي يعيش في كنفها، فإن هؤلاء الفلاسفة النقديون بانتقادهم لهاته المجتمعات نجدهم في آن واحد يطرحون نموذج جديد يطلق عليه إسم النموذج التحواري، يقوم هذا الأخير على فكرة أن الإتصال هو تبادل للحجج والبراهين قصد الإقناع بين مختلف الأفراد المكونين للمجتمع.

والاتصال السياسي في هذا النموذج قائم إذن على فكرة العقلانية *rationalité*، و أن المعلومات المتبادلة فيه هي براهين وحجج عقلانية قبل كل شيء، كما انه يصف خاصية أخرى للاتصال السائد في هذا النموذج يتمثل في تبادل الأدوار *la rôles des réversibilité* كما يبينه جليا Schache Gilles بقوله "أن كل فرد يمكن أن يكون مرسلا ومستقبلا في العملية الاتصالية"، و من هنا يتجلى لدينا بأن النموذج التحواري يتناقض كلية مع النموذج الإستراتيجي في هذه النقطة بالذات ، حيث لا يؤمن هذا الأخير بوجود فئة من الأفراد أم الفاعلين (الحكام والساسة) الذين يملكون الحق المطلق في احتكار التعبير الاجتماعي والخطاب العام كما هو الشأن في النموذج الإستراتيجي.

أخيرا، إن هدف الإتصال السياسي في هذا النموذج هو الوصول إلى تحقيق الصالح العام، فتبادل الحجج والبراهين الإقناعية لا يمكن أن تكون لها معنى إلا إذا انصب في واقع المصلحة العامة وما يمس مصالح شريحة عريضة من المجتمع، وبهذا يصل الاتصال إلى اكتساب صفة العالمية.

النموذج الدعائي:

الاتصال السياسي الدعائي هو نوع من الاتصال السياسي الذي يهدف إلى التأثير على الرأي العام وتوجيهه نحو تبني مواقف أو أفكار سياسية معينة، من خلال استخدام تقنيات الدعاية مثل التلاعب بالمعلومات، التأثير العاطفي، وتوظيف الرموز والشعارات.

يتم تصميم هذا النوع من الاتصال لترويج أجندة سياسية أو دعم نظام سياسي أو قيادة، مع التركيز على إقناع الجمهور بدلاً من تقديم معلومات موضوعية أو متوازنة.

أهداف الاتصال السياسي الدعائي:

1. الترويج لأيدولوجيا سياسية: تعزيز المعتقدات أو القيم التي تدعم النظام السياسي أو القيادة.
 2. تعبئة الجماهير: تحفيز الجمهور للمشاركة في الأنشطة السياسية مثل الانتخابات، المظاهرات، أو دعم قرارات معينة.
 3. إضعاف الخصوم السياسيين: تقديم معلومات أو رسائل تهدف إلى تقليل ثقة الجمهور في المنافسين أو خصوم النظام.
 4. إدارة الأزمات: استخدام الدعاية للتأثير على الرأي العام خلال الأزمات لتوجيه الانتباه أو التخفيف من الغضب الشعبي.
 5. الدعاية الانتخابية: الحملات الإعلانية التي تركز على تسويق المرشحين بأساليب تبرز إنجازاتهم وتخفي عيوبهم.
 6. الدعاية الحكومية: البيانات الرسمية المصممة لتبرير قرارات سياسية أو اقتصادية.
 7. الدعاية المضادة: حملات إعلامية تستهدف تقويض مصداقية الدول أو الأحزاب المنافسة.
- نموذج الدعاية المضادة: هي استراتيجية تُستخدم لمواجهة تأثير الدعاية الموجهة التي تُطلقها جهة معادية أو منافسة، بهدف تقويض مصداقيتها أو تقليل تأثيرها على الجمهور المستهدف. تُعد جزءاً أساسياً من الحروب الإعلامية والسياسية، حيث تسعى لإعادة تشكيل الصورة العامة أو سرديّة الأحداث بما يخدم مصالح الطرف المدافع.
- الوصف: تُستخدم لمواجهة حملات الدعاية التي يطلقها الخصوم السياسيون أو الدول المنافسة.
 - الهدف: نفي المزاعم أو الترويج لرواية مغايرة تدعم الجهة المستهدفة.
 - الأدوات: البيانات الرسمية، البرامج الإعلامية الموجهة، والتصريحات العلنية.

أهداف الدعاية المضادة

1. إضعاف مصداقية الخصم: فضح المغالطات أو الأكاذيب الموجودة في دعاية الخصم.
2. تعزيز الثقة بالنفس: تقوية الروح المعنوية لدى الجمهور المحلي أو المؤيدين.
3. تصحيح الروايات: تقديم معلومات بديلة أو تفسير مختلف للأحداث التي يتم استغلالها في دعاية الخصم.
4. إضعاف التأثير السلبي: تقليل الضرر الذي قد تحدثه دعاية الخصم على سمعة الطرف المستهدف أو على مواقفه السياسية.

الكفاءات السياسية ونجاح الاتصال السياسي

الاتصال السياسي الناجح يعتمد بشكل كبير على وجود كفاءات سياسية قادرة على التخطيط والتنفيذ الفعال للاستراتيجيات الإعلامية والسياسية. الكفاءات السياسية تلعب دوراً محورياً في تعزيز مصداقية الرسائل، بناء الثقة مع الجمهور، وتحقيق الأهداف السياسية.

- 1- تحديد الأهداف بوضوح: الكفاءات السياسية تمتلك القدرة على تحديد أهداف الاتصال بدقة، سواء كانت تهدف إلى بناء صورة إيجابية، التأثير في الرأي العام، أو توجيه سياسات معينة.
- 2- فهم الجمهور المستهدف: الكفاءات السياسية تُجيد تحليل الجمهور وفهم احتياجاته وتوجهاته، مما يساعد في صياغة رسائل تناسب مع تطلعاته وتكون أكثر تأثيراً.
- 3- صياغة رسائل قوية: السياسيون الأكفاء قادرون على صياغة رسائل سياسية واضحة، جذابة، وذات مصداقية، مما يعزز من فعالية الاتصال السياسي.
- 4- استخدام أدوات وتقنيات الاتصال الحديثة: الكفاءات السياسية تمتلك المعرفة باستخدام منصات التواصل الاجتماعي، وسائل الإعلام التقليدية، وأدوات التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى الجمهور بشكل أوسع وأكثر تأثيراً.
- 5- التواصل بشفافية: النجاح في الاتصال السياسي يعتمد على الشفافية والقدرة على التواصل بصدق مع الجمهور، وهو أمر يتطلب مهارات سياسية وإدارية عالية.

- 6- إدارة الأزمات: في أوقات الأزمات، تسهم الكفاءات السياسية في تقديم حلول وإجابات واضحة وسريعة، مما يقلل من تأثير الشائعات ويعزز الثقة في القيادة السياسية.
- 7- بناء الثقة والعلاقة مع الجمهور: السياسي الكفء يركز على بناء علاقة طويلة الأمد مع الجمهور، قائمة على الثقة والاحترام المتبادل.
- 8- التأثير في الرأي العام: بفضل معرفتهم بالسياق الاجتماعي والثقافي، يستطيع السياسيون الأكفاء التأثير في الرأي العام وتوجيهه بما يخدم أهدافهم السياسية.
- 9- إدارة فريق الاتصال السياسي: الكفاءات السياسية تلعب دوراً في قيادة فرق الاتصال السياسي بفعالية، وضمان تناغم العمل بين أعضاء الفريق لتحقيق الأهداف المشتركة.
- 10- التقييم المستمر: السياسيون الأكفاء يعتمدون على التقييم المستمر لاستراتيجيات الاتصال، مما يسمح لهم بتعديل الخطط وتحسين الأداء.